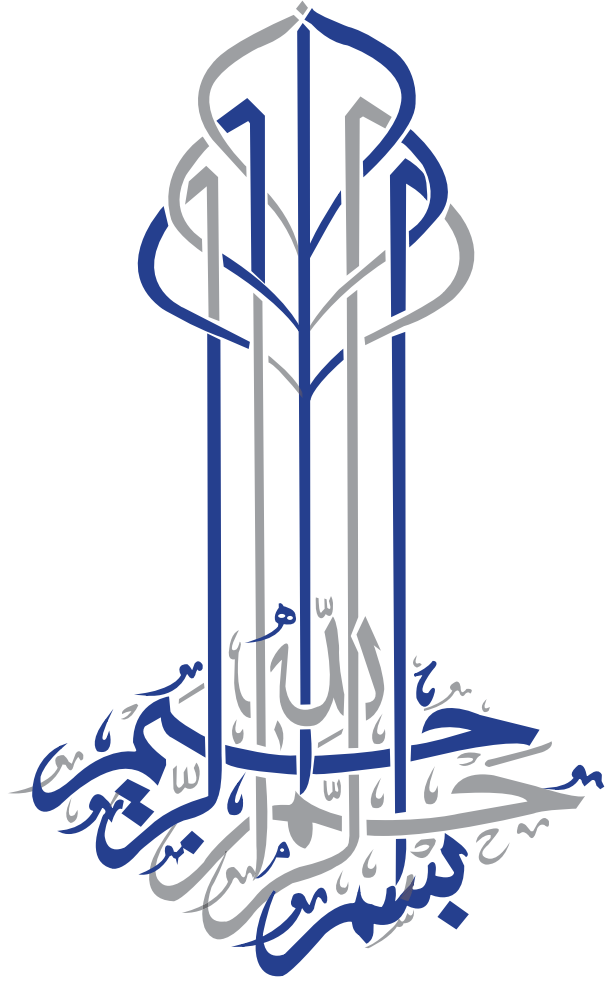


2016

## التقرير السنوي

الثاني عشر لمجموعة العمل المالي  
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عام ٢٠١٦م



© ٢٠١٦م مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: ١٠٨٨١، المنامة - مملكة البحرين، فاكس: +٩٧٣١٧٥٣٠٦٢٧، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org

## فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ٤      | ❁ كلمة سعادة رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٦م،<br>الشيخ فهد بن فيصل آل ثاني. |
| ٦      | ❁ كلمة سعادة السكرتير التنفيذي، السيد / عادل بن حمد القليش.   |
| ٨      | ❁ القسم الأول: نبذة عن المجموعة.  |
| ٩      | - المنشأة والتأسيس والأهداف.  |
| ١٠     | - الأجهزة الرئيسية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.  |
|        | - الدول الأعضاء والمراقبون بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.                                |
|        | ❁ القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي.  |
| ١٢     | - الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٦م.                                   |
| ١٨     | - التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة.<br>والجهات الدولية الأخرى.         |
|        | ❁ القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.            |
| ٢٢     | - عملية متابعة الدول الأعضاء في المجموعة.   |
| ٢٤     | - البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية.   |
| ٢٥     | - متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي.   |
| ٢٥     | - نشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام ٢٠١٦م.                           |
| ٣١     | ❁ القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م.                             |





## كلمة سعادة رئيس المجموعة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد،

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن دولة قطر وهي تتولى رئاسة المجموعة لهذا العام ٢٠١٦م، يطيب لي أن أقدم بالشكر والعرفان لسلطنة عمان الشقيقة ولصاحب السمو/ مروان بن تركي آل سعيد، على ما بذلوه من جهود مخلصه خلال رئاستهم للمجموعة في العام الفائت ٢٠١٥م، وتحقيق إنجازات ومكاسب هامة للمجموعة في هذه الفترة، أسأل الله أن يتقبل منهم وأن يوفقنا ويلهمنا السير على نهجهم الحسن، واسمحوا لي بأن أقدم بين أيديكم الكريمة التقرير السنوي الثاني عشر للمجموعة للعام ٢٠١٦م.

شهد العام ٢٠١٦م، تزايد العنف والإرهاب والعديد من الأحداث التي تقع بصورة يومية هنا وهناك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم ككل، هذه الأحداث الإرهابية وأعمال العنف والتفجيرات يقع أشد التأثير فيها على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهنا نؤكد على حرص المجموعة على القيام بدورها والتصدي لهذه الهجمة الشرسة والذود عن دولها والمنطقة ككل من مخاطر الإرهاب وتمويله، والتعاون مع الجهات الدولية والمنظمات والمجموعات الإقليمية النظيرة في جهودها من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى العالم.

وفي ظل هذه المتغيرات، وقراءة الواقع بنظرة ثاقبة كان لا بد من وضع خطط استراتيجية وبرامج عمل تلي هذه التصورات وفق رؤية ذات أهداف واضحة يتم تنفيذها في المدى القريب والبعيد، تستند على الاستفادة من إمكانيات وتجارب الدول الأعضاء في مجال مكافحة تمويل الإرهاب، لرفع من مستوى

والتطبيقات، ولقاء منتدى وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة، ومنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، واجتماع لجنة التقييم الوطني للمخاطر، واجتماعات أخرى على الهامش. واعتمد الاجتماع العام تقرير التطبيقات الدوري كل سنتين ٢٠١٦م، وعدد من تقارير المتابعة في إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، والتي تضمنت آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول نحو تحسين نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

وعمدت المجموعة خلال عام ٢٠١٦م إلى تنشيط التواصل مع الجهات ذات الصلة وعلى رأسها مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة والشركاء الآخرين، وزيادة المشاركات في الفعاليات التي تقيمها وتنظمها هذه الجهات، وإشراك الدول الأعضاء في بعض أعمال ونشاطات مجموعة العمل المالي بشكل مباشر للحصول على مزيد من الخبرات، ومن خلال التعرف على الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، عملت المجموعة على عقد لقاءات ومنتديات ثنائية وبرامج متخصصة من أجل توفير المساعدات الفنية التي تحتاجها الدول الأعضاء خاصة في مجال مكافحة تمويل الإرهاب بشكل أدق، ووضع الخطط التدريبية الملائمة لزيادة فعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفع الوعي في الدول الأعضاء والمنطقة بصورة عامة.

في الختام نتمنى من الله أن نكون قد وفقنا في مسعاونا والتي كان لمشاركتكم القيمة فيها بالغ الأثر في الوصول لأهدافنا المنشودة وتحقيق ما نصبو إليه، كما ندعوه أن يكتب لنا ولكم في كل أعمالنا التوفيق والنجاح، والله ولي السداد.

**والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،**

مساهمات المجموعة ودولها في برامج المجموعة وبرامج مجموعة العمل المالي والمنظمات الدولية الأخرى، والتي بدورها ترفع من قدرات هذه الدول لمواجهة هذه التهديدات، بحيث يتم التركيز خلال العام ٢٠١٦م على موضوع تمويل الإرهاب كأحد الموضوعات ذات الأولوية، والتي تحتاج إلى توفير آليات مناسبة تستطيع المجموعة إبراز تلك الجهود وضمان مساهمة فعالة. وفي هذا الصدد اعتمد الاجتماع العام الثالث والعشرون، الدوحة، أبريل ٢٠١٦م، مقترح الرئاسة بتشكيل منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، الذي يكلف بمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بشكل مستمر ورفع مقترحات حولها للاجتماع العام. أيضاً هناك جملة من المسائل التي نظرت فيها رؤية الرئاسة لهذا العام أهمها، تعزيز التزام الدول الأعضاء بمتطلبات مكافحة تمويل الإرهاب، وذلك من خلال متابعة التزام الدول بالمعايير الدولية وما يصدر بشأنها من مذكرات تفسيرية وما يستتبعها من تعديلات لاحقة، وتحديد وفهم مخاطر واتجاهات تمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعرف على احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية الخاصة بنظم مكافحة تمويل الإرهاب لديها والعمل على تلبيتها، بجانب تعزيز الآليات المتاحة لدعم التعاون الوطني والدولي الفعال بين الجهات الوطنية والجهات النظيرة.

ودعما منها للمجموعة وأعمالها، استضافت دولة قطر الاجتماع العام الرابع والعشرين للمجموعة في الدوحة، وعلى مدى ثلاثة أيام ابتداءً من ١٥ نوفمبر ٢٠١٦م، وتناول الاجتماع العام خلال انعقاده العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها. كما عُقدت خلال الأيام الثلاثة السابقة للاجتماع اجتماعات فريقي عمل التقييم المتبادل والمساعدات الفنية



## كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

بسم الله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الإخوة والأخوات الكرام،،،

يسعدني أن أعرض على حضراتكم التقرير السنوي الثاني عشر للمجموعة، الذي يلقي الضوء على الإنجازات والنجاحات التي تحققت ولله الحمد خلال عام ٢٠١٦م. كما يشرفني أن يتزامن عرض هذا التقرير مع انتهاء فترة عملي سكرتيراً تنفيذياً لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنهاية العام ٢٠١٦م، ويطلب لي أن اغتنم هذه الفرصة لأعبر للجميع عن خالص شكري وعظيم امتناني للإخوة والأخوات الأعزاء في جميع الدول الأعضاء على التعاون والثقة والدعم اللامحدود الذي منحوني إياه طوال فترة عملي في منصب السكرتير التنفيذي للمجموعة منذ عام ٢٠٠٥م.

تتفاعل المجموعة مع الأحداث الجارية التي يشهدها العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على وجه الخصوص من ارتفاع مستوى مخاطر تمويل الإرهاب، حيث يمثل التنظيم الإرهابي داعش والجماعات المتطرفة الأخرى خطراً متزايداً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كافة الدول، لذا كان من أهم أولويات المجموعة لهذا العام التركيز على مكافحة تمويل الإرهاب والأنشطة المرتبطة بها وتعزيز التزام الدول الأعضاء بمتطلبات مكافحة. وسعت المجموعة نحو التعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) خلال العام الماضيين بهدف مساعدة الدول لتعزيز جهودها في إطار مكافحة عمليات تمويل الإرهاب، حيث شاركت وساهمت في مبادرة لمعرفة مستوى الالتزام بالتوصيتين الخامسة والسادسة المرتبطتين بمكافحة تمويل الإرهاب، كما أنشأت المجموعة منتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب لمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بصورة مستمرة ورفع المقترحات الصادرة بشأنها للاجتماع العام.

وقامت المجموعة خلال العام ٢٠١٦م، باعتماد عدد من تقارير المتابعة في إطار الجولة الأولى لعمليات التقييم المتبادل، وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم المحرز الذي حققته هذه الدول في

الاجتماعي، ويأتي ذلك في سبيل تنمية وتعزيز علاقات المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما نظمت المجموعة بالاشتراك مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ ورشة عمل للتطبيقات وبناء القدرات، في مدينة جدة، بالمملكة العربية السعودية، في شهر ديسمبر لعام ٢٠١٦م، والتي حققت نجاحاً كبيراً وحظيت باهتمام بالغ على مستوى الدول، حيث بلغ عدد المشاركين فيها أكثر من ٣٠٠ مشارك يمثلون ٥٥ دولة ومنظمة من مختلف القارات. وستواصل المجموعة تعزيز علاقاتها مع المنظمات الإقليمية والدولية والمجموعات النظرية الأخرى والتوسع في المشاركات والفعاليات التي تقيمها وتنظمها هذه الجهات وعلى رأسها مجموعة العمل المالي (فاتف)، والعمل على إقامة مشاريع وورش عمل مشتركة، وتكليف الدول الأعضاء بالمشاركة في بعض أعمال ونشاطات مجموعة العمل المالي بشكل مباشر للحصول على مزيد من الخبرات.

وفي الختام لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لكل من ساهم في مساعدة المجموعة نحو العمل على تحقيق أهدافها المنشودة، لا سيما الأخوة الأفاضل الذين تولوا منصب رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ تأسيسها، والشكر موصول إلى جميع إخواني وأخواتي العاملين في السكرتارية على الجهود التي يقومون بها للإرتقاء بأعمال ومسؤوليات المجموعة، متمنياً التوفيق والسداد للسكرتير التنفيذي الحالي للمجموعة سعادة الدكتور/ الوليد بن خالد آل الشيخ، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والعرفان لجميع الجهات المراقبة على دعمهم وتعاونهم المستمر، والتي كان لها دور بارز في مساعدة المجموعة للقيام بواجباتها ومهامها المناطة بها ولعب دور فعال في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على صعيد المنطقة والمستوى الدولي.

أكرر شكري للجميع، سائلاً المولى عز وجل التوفيق لنا ولهذه المجموعة وأن تكفل جميع الجهود والمساعدات بالنجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عادل بن حمد القليش

السكرتير التنفيذي

مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها، إضافة إلى تقرير خروج من عملية المتابعة لكل من جمهورية السودان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، واشادت المجموعة بجهودها والثناء على إنجازاتهما في معالجة أوجه القصور الواردة في التقريرين، وبمستوى الالتزام الذي حققاه، وبالتالي الموافقة على خروجهما من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين. وفي إطار عملية المتابعة أيضاً، قام وفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس المجموعة، بزيارة إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال شهر مارس ٢٠١٦م، بهدف تحفيزها ومساعدتها لإحراز التقدم المطلوب في معالجة أوجه القصور المتبقية من تقرير التقييم السابق لها عام (٢٠١٦م)، والحصول على التزام سياسي عالي المستوى من الحكومة الموريتانية لمعالجتها ضمن إطار زمني محدد. وحققت هذه التجربة نجاحاً كبيراً حيث عبرت مختلف السلطات عن التزامها بمعالجة أوجه القصور المحددة، كما تمت دعوة البرلمان لعقد جلسة استثنائية وعاجلة لمناقشة عدد من القوانين ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وافتححت المجموعة الجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل، حيث ناقش الاجتماع العام الثالث والعشرون تقرير التقييم التفصيلي للجمهورية التونسية الذي يوضح مدى التزام تونس الفني بالتوصيات الأربعين، ومدى فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها بناءً على النتائج المباشرة. وعلى صعيد متصل تخضع الجمهورية الإسلامية الموريتانية حالياً لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، حيث سيتم مناقشة تقرير التقييم الخاص بها في الاجتماع العام السادس والعشرون، الذي سوف يُعقد في شهر نوفمبر ٢٠١٧م.

وفي إطار المساعدات الفنية والتطبيقات وزيادة الوعي بالمخاطر، اعتمد الاجتماع العام الرابع والعشرون تقرير التطبيقات الدوري كل سنتين ٢٠١٦م، ووافق على إنجاز مشروع تطبيقات جديد حول "غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية"، كما وافق على مشروع تطبيقات آخر بالاشتراك مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ حول تمويل الإرهاب ووسائل التواصل

## القسم الأول: نبذة عن المجموعة

### أولاً: النشأة والتأسيس والأهداف

في العام ٢٠٠٣م طُرحت بشكل رسمي فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب على غرار مجموعة العمل المالي (FATF). تلاها عدد من اللقاءات الرسمية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٣م إلى يوليو ٢٠٠٤م. وفي ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٤م في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في اجتماع وزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF)". وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك خمس دول أخرى، ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتها في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانيات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم التوقيع على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين والمجموعة وأقرها مجلسي الشورى والنواب، ثم أصدر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م بالتصديق على الاتفاقية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

ونظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم، تسعى الدول الأعضاء والمراقبين لدى المجموعة وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال، خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف).

| أهداف المجموعة  |
|---|
| تبنى وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.   |
| تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.   |
| التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً. |
| العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.                               |
| اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.                     |

### ثانياً: الأجهزة الرئيسية لمجموعة العمل المالي

#### لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



الاجتماع العام هو الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتعتبر السكرتارية مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق ما يقرره الاجتماع العام.

وقد تم تشكيل فريق عمل التقييم المتبادل من بعض الدول الأعضاء في المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء وإعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

كما تم تشكيل فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات ليتولى تنفيذ برامج ومشاريع التطبيقات، وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية والتدريب والتنسيق في شأن توفيرها، ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم مكافحة في المنطقة.

أما بالنسبة لمنتدى وحدات المعلومات المالية فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

ولقد شهد العام ٢٠١٦م تطورات مهمة في إطار تطوير آليات العمل في المجموعة وفقاً لرؤية الرئاسة لهذا العام، حيث تم تشكيل منتدى لفريق خبراء مكافحة الإرهاب لمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة بشكل مستمر، وتقديم توصيات للاجتماع العام بشأنها، وينعقد المنتدى على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى.

كذلك وافقت المجموعة خلال الاجتماع العام الثامن عشر الذي عقد في مملكة البحرين في نوفمبر ٢٠١٢م، على تشكيل لجنة التقييم الوطني للمخاطر تعمل تحت مظلة فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، وتختص بمناقشة موضوع التقييم الوطني للمخاطر وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات حوله، وذلك انطلاقاً من أهمية التقييم الوطني للمخاطر في تطبيق توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة (فبراير ٢٠١٢م)، ومنهجية التقييم الجديدة (فبراير ٢٠١٣م)، وتهيئة الدول الأعضاء للجولة الثانية لعمليات التقييم المتبادل. وتتاح عضوية اللجنة للخبراء في مجال تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من جميع الدول الأعضاء والمراقبين ومجموعات العمل المالي الإقليمية من الخبراء الذين تتوفر فيهم المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجال التقييم الوطني للمخاطر، وتعقد اللجنة لقاءاتها على هامش الاجتماعات العامة للمجموعة وكلما رأت اللجنة ذلك، وتتولى السكرتارية أعمال منسق اللجنة.

## ثالثاً: الدول الأعضاء والمراقبون بمجموعة العمل المالي

### لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تضم المجموعة في عضويتها حالياً ١٩ دولة عربية، بعد قبول طلب انضمام دولة فلسطين إليها في شهر أبريل ٢٠١٥م، إضافة إلى ١٦ دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة بعد قبول طلب انضمام أستراليا في أبريل ٢٠١٦م، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تتمتع بصفة عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (فاتف) منذ العام ٢٠٠٧م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة العمل الأوراسيوية.

#### الدول الأعضاء:

|                     |   |                                 |                          |                           |
|---------------------|---|---------------------------------|--------------------------|---------------------------|
| الجمهورية التونسية  | الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية | مملكة البحرين                   | الإمارات العربية المتحدة | المملكة الأردنية الهاشمية |
| سلطنة عمان          | جمهورية العراق                          | الجمهورية العربية السورية       | جمهورية السودان          | المملكة العربية السعودية  |
| جمهورية مصر العربية | ليبيا                                   | الجمهورية اللبنانية             | دولة الكويت              | دولة قطر                  |
|                     | الجمهورية اليمنية                       | الجمهورية الإسلامية الموريتانية | المملكة المغربية         | دولة فلسطين               |

#### المراقبون:

|   |   |                               |                        |
|---|---|-------------------------------|------------------------|
| ١. الجمهورية الفرنسية   | ٢. المملكة المتحدة (بريطانيا وإيرلندا الشمالية) | ٣. الولايات المتحدة الأمريكية | ٤. صندوق النقد الدولي  |
| ٥. البنك الدولي   | ٦. مجلس التعاون لدول الخليج العربية             | ٧. مجموعة العمل المالي        | ٨. مجموعة إيجمونت      |
| ٩. مملكة إسبانيا  | ١٠. مجموعة آسيا والمحيط الهادي                  | ١١. منظمة الجمارك العالمية    | ١٢. صندوق النقد العربي |
| ١٣. مجموعة العمل الأوراسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب | ١٤. هيئة الأمم المتحدة                          | ١٥. جمهورية الصومال           | ١٦. أستراليا           |

- لمزيد من المعلومات الرجاء الاطلاع على موقع المجموعة: [WWW.MENAFATF.ORG](http://WWW.MENAFATF.ORG)



## القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

تعمل المجموعة على تقوية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء ودعمها من خلال الدور التنسيقي الذي تضطلع به بين الدول الأعضاء والشركاء الآخرين مثل الدول والجهات المراقبة في المجموعة والمؤسسات الإقليمية والدولية ذات الصلة. ويلعب التعاون الإقليمي والدولي دور هام في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي هذا الإطار تعتبر الاجتماعات واللقاءات المشتركة بين الدول الأعضاء والمراقبين فرصة حقيقية للتواصل على المستويين الإقليمي والدولي بين المجموعة والدول الأعضاء والجهات المراقبة من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة، والتي يتم فيها استعراض آخر المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يساعد على نقل الخبرات والمعارف وتبادل التجارب، الذي من شأنه تعزيز الأدوات التشريعية والإجرائية لدى الدول وتحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها. في هذا الصعيد عقدت المجموعة خلال العام ٢٠١٦م، العديد من الاجتماعات الدورية واللقاءات المتبادلة، فيما يلي أدناه نستعرض أهم مخرجاتها وما دار فيها:

### أولاً: الاجتماعات العامة للمجموعة واجتماعات فرق العمل المصاحبة لها خلال العام ٢٠١٦م

#### الاجتماع العام الثالث والعشرون، الدوحة، دولة قطر، ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠١٦م

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاجتماع العام الثالث والعشرون في الدوحة بدولة قطر في الفترة ٢٦ - ٢٨ أبريل ٢٠١٦م، برئاسة دولة قطر ممثلة بسعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني، نائب محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر، رئيس المجموعة.



شارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من سبع عشرة دولة عربية أعضاء في المجموعة ( المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية)، كما شارك فيه ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي (FATF)، وهيئة الأمم المتحدة (UN)، ومجموعة إيجمونت، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل المالي الأوراسيوية).

وتناول الاجتماع العام على مدار ثلاثة أيام العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها، ففي إطار مقترحات الرئاسة، وافق الاجتماع العام على تشكيل منتدى لخبراء مكافحة تمويل الإرهاب يكلف بمناقشة المسائل التشغيلية ورصد التطورات ودراسة الموضوعات ذات الصلة وذلك بشكل مستمر وتقديم توصيات ومقترحات إلى الاجتماع العام على أن يعقد أول لقاءاته في شهر نوفمبر ٢٠١٦م. كما اعتمد الاجتماع العام أول تقرير تقييم متبادل ضمن الجولة الثانية من عمليات التقييم وذلك للجمهورية التونسية الذي أعده البنك الدولي وشاركت فيه المجموعة.

وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، استعرض الاجتماع خمسة تقارير متابعة فيما يخص الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وسلطنة عمان والجمهورية اللبنانية والجمهورية الإسلامية الموريتانية. كما ناقش تقرير خروج من عملية المتابعة لكل من جمهورية السودان والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ووافق على خروجهما من عملية المتابعة إلى التحديث كل عامين. بالإضافة إلى ذلك، اطلع الاجتماع العام على ثلاثة تقارير تحديث تخص المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية ودولة قطر والتي تضمنت آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول نحو تحسين نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وفي إطار عمل التطبيقات وافق الاجتماع العام على اعتماد مشروع تطبيقات جديد حول "غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية"، وحث الدول الأعضاء على التعاون الكامل لإنجازه من خلال المشاركة في فريق العمل وفي كافة مراحل المشروع. كذلك تبني الاجتماع العام عدة تقارير أخرى شملت، تقرير رئيسي فريق عمل التقييم المتبادل ورئيسي فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، حيث تضمن التقريران ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما الذين عقدا على هامش الاجتماع العام يومي الأحد والاثنين الموافق ٢٤ و٢٥ أبريل ٢٠١٦م، وتقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر عن اجتماع اللجنة الذي عقد يوم السبت الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٦م، وتقرير رئيسي منتدى وحدات المعلومات المالية حول ما دار في لقائه الثالث عشر الذي عقد يوم السبت الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٦م، وأهم ما دار فيه.

وعقد على هامش الاجتماع العام عدد من الاجتماعات التي تخصص فرق العمل المعنية، وهي كما يلي:

## الاجتماع الرابع للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ٢٣ أبريل ٢٠١٦م

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الرابع على هامش الاجتماع العام الثالث والعشرون يوم الأحد الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٦م، حيث ناقش ضمن جدول أعماله مداخلات من الدول الأعضاء في شأن عملية التقييم الوطني للمخاطر، ومرحلة "تحليل المخاطر" وأهمية هذه المرحلة عند إجراء عملية التقييم الوطني للمخاطر، والتي خصصت لها جلسة خاصة في الاجتماع لتبادل الخبرات حولها، وفي هذا السياق قدم صندوق النقد الدولي عرضاً عن منهجية تقييم المخاطر من خلال شرح كامل لكل مراحل التقييم الثلاث التي تشمل تحديد، وتحليل، وتقييم المخاطر. مداخلة ممثل مجموعة العمل المالي أكدت على ضرورة إجراء كل دولة للتقييم الوطني للمخاطر، قبل أن تخضع للتقييم المتبادل من المجموعة المالية الإقليمية التي تنضوي تحتها، الأمر الذي أيده المشاركون في مداخلاتهم، كذلك قدمت عروض تقديمية حول المنهجية وأهم الإجراءات التي تم اتباعها في هذا الشأن.

## اللقاء الثالث عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ٢٣ أبريل ٢٠١٦م

التقى أعضاء منتدى وحدات المعلومات المالية يوم الأحد الموافق ٢٣ أبريل ٢٠١٦م، حيث جرى خلال اللقاء استعراض مدى تقدم وحدات المعلومات المالية في الدول الأعضاء في شأن انضمامها لمجموعة إيجمونت، ومناقشة موضوع "التعاون بين وحدة المعلومات المالية والقطاع الخاص"، حيث تمت الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع لوحدات المعلومات المالية، وقدمت عروض تقديمية بهذا الخصوص بالإضافة إلى عروض لحالات عملية، وتم تداول أهم المسائل التي أثرت في هذه العروض وتجارب الوحدات حول الموضوع والتي وجدت الإشادة والاستحسان. وفي شأن آليات بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، استمع المنتدى لتقرير رئيس اللجنة الفرعية المنبثقة عن المنتدى عن اجتماعها الثاني عشر في صبيحة نفس اليوم، واطلع على ملخص لسير العمل في اللجنة وأهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في اجتماعها الثاني عشر.

## الاجتماع الثامن والعشرون لفريق التقييم المتبادل، ٢٤-٢٥ أبريل ٢٠١٦م

عقد فريق عمل التقييم المتبادل اجتماعه الثامن والعشرون يومي الأحد والاثنين الموافق ٢٤ و٢٥ أبريل ٢٠١٦م. وناقش الفريق عدد من الموضوعات الهامة، شملت، تقرير التقييم المتبادل للجمهورية التونسية في إطار الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل يوم الأحد الموافق ٢٤ أبريل ٢٠١٦م، وخلص الفريق إلى إعداد ورقة بخصوص نتائج مناقشة المسائل الرئيسية وعرضها على الاجتماع العام للمناقشة واعتماد تقرير التقييم المتبادل لجمهورية تونس. وفي إطار الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، تم عرض تقرير موجز عن المسائل المهمة التي تمت مناقشتها خلال ورشة عمل «إعداد الدول الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعملية التقييم المتبادل»، التي عقدتها المجموعة بالتعاون مع صندوق النقد العربي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بمدينة أبوظبي، مارس ٢٠١٦م، وطرح أعضاء الفريق عدداً من المقترحات المتمثلة في: تنظيم ورش خاصة للدولة محل التقييم على غرار الورشة التي نظمها البنك الدولي للجمهورية التونسية قبل عملية تقييمها، وحث الدول المقبلة على التقييم على الاستفادة من مثل هذه الورش. وفي إطار تنظيم عملية المتابعة، ناقش الفريق مسألة الإجراءات الخاصة بخروج الدولة من عملية المتابعة المعززة إلى المتابعة العادية، والتأثيرات المتوقعة لعملية المتابعة على الموارد الخاصة بالمجموعة وضرورة تفعيل مبدأ «مراجعة النظراء» (Peer Review)، بحيث يتم الاستعانة بخبراء المجموعة في عملية التحليل والإعداد لتقارير المتابعة، كما ناقش الفريق الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل، والجدول الزمني لعملية المتابعة في إطار الجولة الثانية، ورفع توصية للاجتماع العام بتبنيها واعتمادها.

## الاجتماع الثاني والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ٢٥ أبريل ٢٠١٦م

انعقد الاجتماع الثاني والعشرون لفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يوم الإثنين الموافق ٢٥ أبريل ٢٠١٦م، وفيما يخص مشروع التطبيقات حول غسل الأموال والفساد، اطلع الفريق على سير العمل بالمشروع وقرر رفع توصية للاجتماع العام بالموافقة على تمديد فترة تنفيذ المشروع إلى نوفمبر ٢٠١٦م، وحث الدول بالرد على الاستبيان خلال فترة أربعة أسابيع بعد انتهاء الاجتماع العام. كما اطلع الفريق على تقرير آخر حول ورشة عمل التطبيقات وبناء القدرات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الخرطوم، جمهورية السودان، ١٤-١٦ ديسمبر ٢٠١٥م، التي حضرها أكثر من ٥٠ مشاركاً من المؤسسات المالية (٢٥ مصرفاً، ١٢ شركة تأمين، ٦ شركات خدمات أموال)، وخرجت هذه الورشة بالعديد من التوصيات القيمة التي نحث كل الدول الأعضاء على الاطلاع عليها وأخذها بعين الاعتبار. ووافق الاجتماع على اقتراح المملكة العربية السعودية بالقيام بدراسة جديدة لمشروع تطبيقات جديد في مجال غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية، مايو ٢٠١٦م - مايو ٢٠١٧م، وقدم ممثل المملكة عرضاً أبرز فيه أهمية الموضوع والموارد اللازمة لإتمامه والجدول الزمني المقترح، وعبرت بعض الدول الأعضاء عن رغبتها في الانضمام لفريق عمل المشروع، كما تم اختيار سلطنة عمان كقائد مشارك بجانب المملكة العربية السعودية. وعلى صعيد آخر، أحاطت دولة قطر الفريق بخصوص ورشة عمل حول العملات الافتراضية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتي ستعقد بالتعاون مع البوليس الدولي (الإنتربول) في الربع الأخير من هذا العام، وقدّمت الدعوة للدول الأعضاء للمشاركة في هذه الورشة.

وفي ختام الاجتماع استمع الفريق إلى مداخلات من قبل المانحين حول آخر أعمالهم ونشاطاتهم في إطار المساعدات الفنية الذين أبدوا استعدادهم للتعاون مع المجموعة في تنفيذ الورش والبرامج التدريبية المدرجة في خططها. وقدم ممثل الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة مشكوراً عرضاً حول التدريب الممنوح من قبل المكتب فيما يخص مكافحة تمويل الإرهاب. كذلك استمع الفريق إلى تقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر وأهم ما دار في اجتماعها يوم السبت الموافق ٢٢ أبريل ٢٠١٦م.

## الاجتماع العام الرابع والعشرون، الدوحة، دولة قطر، ١٥-١٧ نوفمبر ٢٠١٦م

اختتمت يوم الخميس الموافق ١٧ نوفمبر ٢٠١٦م، أعمال الاجتماع العام الرابع والعشرين لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي عقد في الدوحة بدولة قطر ابتداءً من ١٥ نوفمبر ٢٠١٦م على مدى ثلاثة أيام برئاسة دولة قطر ممثلة بسعادة الشيخ/ فهد بن فيصل آل ثاني، نائب محافظ مصرف قطر المركزي ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر، رئيس المجموعة.





وشارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من سبعة عشر دولة عربية أعضاء في المجموعة ( المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية التونسية، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، ودولة فلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية). كما شارك فيه ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ودولة أستراليا، وجمهورية الصومال، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، وصندوق النقد العربي). وتابع الاجتماع العام تنفيذ مقترحات رئاسة المجموعة حول تعزيز الجهود في مجال مكافحة تمويل الإرهاب والتعزيز من قدرات وإمكانيات هذه الدول لمواجهة التهديدات، وإيلاء موضوع تمويل الإرهاب الأولوية القصوى في المرحلة الحالية من عمل المجموعة، ووضع آليات مناسبة تمكن المجموعة من التصدي له.

وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، نظر الاجتماع في شأن أربعة تقارير متابعة فيما يخص الجمهورية العربية السورية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، والجمهورية اللبنانية، بالإضافة إلى ثلاثة تقارير تحديث تخص الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، ومملكة البحرين. تضمنت هذه التقارير آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها تلك الدول نحو تحسين نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

واعتمد الاجتماع العام كل من إجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم وإجراءات تنظيم عملية المتابعة للجولة، وتقرير التطبيقات الدوري كل سنتين ٢٠١٦م، والذي يستعرض أهم الحالات العملية والأنماط المستحدثة إقليمياً لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يقدم لمحة عن أبرز نشاطات المجموعة في مجال التطبيقات خلال الفترة من مايو ٢٠١٤م وحتى مايو ٢٠١٦م.

وعقد على هامش الاجتماع العام عدد من الاجتماعات التي تخصص فرق العمل المعنية، حيث عُقد اللقاء الأول لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب يوم السبت الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م، واجتماع لجنة التقييم الوطني للمخاطر ومنتدى وحدات المعلومات المالية يوم الأحد الموافق ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م، كما عقد اجتماعي فريق عمل التقييم المتبادل وفريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات يوم الاثنين الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٦م، وقد تبنى الاجتماع العام تقارير رؤساء الفرق واللجان ووافق على توصياتها. وفيما يلي أدناه نستعرض أهم المخرجات وتفاصيل ما دار في هذه الاجتماعات:

## اللقاء الأول لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب، ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م

عُقد اللقاء الأول لمنتدى خبراء مكافحة تمويل الإرهاب الذي ترأسه دولة قطر على هامش الاجتماع العام الرابع والعشرين للمجموعة بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م. وفي إطار تبادل المشاركين للخبرات العملية، استعرض المنتدى التحديات وأفضل الممارسات لكشف ومنع عمليات تمويل الإرهاب، وأكد المنتدى على أهمية تعزيز التعاون الوطني بين الأجهزة المعنية بمكافحة تمويل الإرهاب، وأهمية دور وحدات المعلومات المالية في كشف تمويل التنظيمات الإرهابية، ودور جهات الإشراف والرقابة، وأهمية إنشاء قواعد بيانات متطورة لتسهيل عمليات الرصد والمراقبة، وتبادل المعلومات الاستخباراتية مع الأجهزة النظرية، وتوفير المساعدات الفنية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب بناء على احتياجات الدول الأعضاء.

## الاجتماع الخامس للجنة التقييم الوطني للمخاطر، ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الخامس يوم الأحد الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م. وخلال الاجتماع قدم عدد من الدول الأعضاء والمراقبين عروضاً تقديمية حول خبراتهم في عملية التقييم، وتمت مناقشة العديد من المسائل التطبيقية خاصة التحديات المرتبطة بالتعامل مع القطاع غير المالي الذي يعتبر أقل تنظيمًا من القطاع المالي وكيفية تجاوز هذه العقبات. كما تم التداول حول ضرورة إيجاد أدوات محددة لقياس الجرائم ومتحصلاتها حيث تمت الإشارة إلى أهمية الإحصائيات في هذا المجال، بجانب أهمية البيانات والمعلومات في فهم وتحديد المخاطر.

## اللقاء الرابع عشر لمنتدى وحدات المعلومات المالية، ١٣ نوفمبر ٢٠١٦م

تداول منتدى وحدات المعلومات المالية الأعضاء بدول المجموعة في لقاءه الرابع عشر يوم الأحد الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م على هامش الاجتماع العام الرابع والعشرين للمجموعة عدد من الموضوعات الهامة منها، تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت وآخر نشاطات مجموعة إيجمونت، بناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، حيث استمع المنتدى لتقرير رئيس اللجنة الفرعية المنبثقة عن المنتدى عن اجتماعها الثالث عشر في صبيحة نفس اليوم، واطلع على ملخص لسير العمل في اللجنة وأهم الموضوعات التي تمت مناقشتها في اجتماعها العاشر. كما ناقش المنتدى في الجلسة الثانية من هذا اللقاء موضوع "العلاقة بين وحدة المعلومات المالية وقطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة"، حيث تمت الإشارة إلى أهمية هذا الموضوع لوحدة المعلومات المالية، وقدمت عروض تقديمية بهذا الخصوص بالإضافة إلى عروض لحالات عملية. وتم تداول أهم المسائل التي أثرت في هذه العروض وتجارب الوحدات حول الموضوع وقد وجدت هذه العروض استحسان لدى أعضاء المنتدى.



## الاجتماع التاسع والعشرون لفريق عمل التقييم المتبادل، ١٤ نوفمبر ٢٠١٦م

عقد فريق عمل التقييم المتبادل اجتماعه التاسع والعشرون يوم الإثنين الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٦م، وناقش فيه عدد من البنود الهامة، ف فيما يتعلق آخر التطورات بعملية التقييم المتبادل لموريتانيا، تم اختيار واعتماد عدد من المقيمين من دول المجموعة لتشكيل فريق التقييم حسب المعايير الموضوعية، وغير ذلك من الإجراءات التحضيرية لعملية الزيارة الميدانية. واطلع الفريق على نتائج الورشة التي نظمتها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتمويل في الشرق الأوسط، حيث نظم خلال الفترة الممتدة من ٢٥ إلى ٢٩ سبتمبر ٢٠١٦م، بخصوص تدريب الدول التي تستعد لحماية التقييم المتبادل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وركزت هذه الدورة على المتطلبات التي تساعد وحدات المعلومات المالية القيام بوظائفها الأساسية وأهمها التحليل التشغيلي والاستراتيجي وغيرها من الوظائف ذات الصلة. وفيما يخص الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية، تم الاتفاق على تأجيل إجراء عملية التقييم المتبادل لليبيا لحين تحسن الظروف والأوضاع الأمنية الراهنة فيها، كما تقدمت دولة فلسطين بطلب إلى الفريق بشأن إدراجها في الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل للجولة الثانية وفق الترتيب الأبجدي، وافق الفريق على أن يكون هناك تنسيق بين السلطات في دولة فلسطين والسكرتارية بهذا الخصوص على أن يعرض هذا الأمر على الاجتماع العام للنظر فيه. أيضاً استعرض الفريق ورقة الجدول الزمني لعملية المتابعة وقرر رفع توصية باعتمادها للاجتماع العام. وبموجب الإجراءات المعدلة لمجموعة العمل المالي والمتمثل بضرورة تقديم الدولة محل المتابعة المعززة لتقريرها الأول بعد سنة من تاريخ اعتماد تاريخ التقييم المتبادل، تم اعتماد موعد جديد لتقديم الجمهورية التونسية لتقرير المتابعة الأول الخاص بها، ليصبح الموعد الجديد هو أبريل ٢٠١٧م بدلاً من نوفمبر ٢٠١٧م، وذلك ضمن الجدول الزمني لعملية المتابعة للجولة الثانية.

## الاجتماع الثالث والعشرون لفريق المساعدات الفنية والتطبيقات، ١٤ نوفمبر ٢٠١٦م

عقد فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات اجتماعه الثالث والعشرون يوم الإثنين الموافق ١٤ نوفمبر ٢٠١٦م، وناقش عدد من البنود المدرجة في جدول أعماله، حيث اطلع الفريق على تقرير مشروع التطبيقات الدوري بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٦م، وأوصى بتبني التقرير ونشره على موقع المجموعة. وفيما يخص مشروع التطبيقات حول غسل الأموال والفساد، اطلع الفريق على مسودة أولى للتقرير وأوصى الاجتماع العام بالموافقة على تمديد فترة تنفيذ المشروع إلى بداية شهر مارس ٢٠١٧م، حتى يتسنى لبقية الدول الأعضاء تقديم مساهماتها لإثراء التقرير والانتهاؤه منه. وفي إطار علاقات المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية والمجموعات الإقليمية النظرية، اطلع الفريق على جهود التواصل مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بشأن إقامة ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، في مدينة جدة، المملكة العربية السعودية، في الفترة ٢٨ نوفمبر - ١ ديسمبر ٢٠١٦م، وحث الدول الأعضاء المشاركة الفعالة في الورشة المذكورة، واستعراض الحالات العملية، وتكليف خبراء لرئاسة جلسات الورشة مع ممثلي مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، كما تناول الفريق آخر التطورات بشأن مشروع التطبيقات المشترك بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ حول "تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي"، وطلب من الدول الأعضاء المشاركة في فريق العمل المعني بتنفيذ المشروع المذكور، وتكليف خبراء لقيادة المشروع مع ممثلي مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

واستعرض الفريق نشاطات المانحين ومنها مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة حول مشروع "استعمال التطبيقات في الكشف التلقائي عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب"، وحث الدول الأعضاء المشاركة في هذا المشروع الهام. من جانب آخر استمع الفريق لعرض تقديمي من قبل وحدة المعلومات المالية بجمهورية الصومال، ورحبت العديد من الدول الأعضاء والمراقبين على العرض المقدم وأبدوا استعدادهم لتقديم المساعدات الفنية لوحدة المعلومات المالية بجمهورية الصومال، كما قدمت سكرتارية المجموعة عرضاً آخر حول احتياجات دول المجموعة من المساعدات الفنية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بناءً عليه، سيتم التواصل مع الدول الأعضاء والجهات المانحة بشأن توفيرها. وفي ختام الاجتماع أخذ الفريق علماً بما جاء في تقرير رئيسي لجنة التقييم الوطني للمخاطر وأهم ما دار في اجتماعها يوم السبت الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١٦م.

## ثانياً: التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظرية والجهات

### الدولية الأخرى

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الارتقاء بعلاقات العمل لخدمة مصالح الدول الأعضاء فيها، وتعمل على تحقيق ذلك عبر المشاركة والمساهمة في عدد من النشاطات والفعاليات وكذلك التنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظرية، وقد شهدت علاقات المجموعة تطوراً ملحوظاً في نمو علاقات العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع العديد من المنظمات كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي وأجهزة هيئة الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة إيجمونت ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأوروبية، وتتمتع هذه الجهات بصفة مراقب، وبالتالي لها حضور في اجتماعات المجموعة. وتحرص

المجموعة على متابعة المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المشاركة في الاجتماعات والفعاليات وورش العمل التي تقيمها تلك الجهات والاستفادة من خبراتها بشتى الطرق فضلا عن المشاركة في المؤتمرات والندوات ذات الصلة. وذلك بخلاف المساعدات الفنية والتدريب والدعم التي تقدمه هذه الجهات لدول المجموعة. ويستعرض هذا الجزء من التقرير نشاطات المجموعة مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية والجهات العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبحث أوجه التعاون فيما بين المجموعة وبعض تلك الجهات، وذلك كما سيرد أدناه:

## الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي

تتمتع المجموعة كواحدة من مجموعات العمل المالي الإقليمية بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي، فالمجموعة تعمل على تبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي على النطاق الإقليمي لها. وتتيح هذه العلاقة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح رئاسة وسكرتارية المجموعة والدول الأعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والقرارات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية، وتشارك المجموعة والدول الأعضاء في هذه الاجتماعات بصورة منتظمة. وخلال العام ٢٠١٦م شاركت المجموعة في الاجتماعات التي عقدتها مجموعة العمل المالي على النحو الآتي:

### مشاركة المجموعة والدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي خلال العام ٢٠١٦م

| الاجتماع   | مشاركة المجموعة                        | الزمان والمكان                                      |
|--|--|---|
| ١. الاجتماع العام الثالث، الدورة السابعة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.  | سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء. | ١٥ - ١٩ فبراير ٢٠١٦م، باريس، الجمهورية الفرنسية.    |
| ٢. على هامش الاجتماع العام الثالث، الدورة السابعة والعشرون أعلاه، المشاركة في الاجتماع المشترك بين مجموعة العمل المالي ومجموعة عمل مكافحة تمويل تنظيم داعش | سكرتارية المجموعة، وبعض الدول الأعضاء. | ١٣ - ١٤ فبراير ٢٠١٦م، باريس، الجمهورية الفرنسية.    |
| ٢. الاجتماع العام الثالث، الدورة الثامنة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.  | سكرتارية المجموعة وبعض الدول الأعضاء.  | ١٨ - ٢٤ يونيو ٢٠١٦م، بوسان، جمهورية كوريا الجنوبية. |
| ٤. الاجتماع العام الأول، الدورة التاسعة والعشرون، واجتماعات فرق العمل.   | سكرتارية المجموعة وبعض الدول الأعضاء.  | ١٦ - ٢١ أكتوبر ٢٠١٦م، باريس، الجمهورية الفرنسية.    |

### مشاركة المجموعة في اجتماعات فريق مراجعة التعاون الدولي خلال العام ٢٠١٦م

| الحدث   | التاريخ              | المكان  |
|---|----------------------|---|
| ١. مشاركة سكرتارية المجموعة في اجتماعات فريق المراجعة الإقليمي لمجموعة العمل المالي والزيارة الميدانية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. | ١٩ - ٢١ يناير ٢٠١٦م  | الجزائر، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. |
| ٢. اجتماعات فريق المراجعة الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لمجموعة العمل المالي.  | ٤ - ٥ مايو ٢٠١٦م     | بريتوريا، جنوب أفريقيا.                           |
| ٣. اجتماعات فريق المراجعة الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا التابع لمجموعة العمل المالي.  | ٢١ - ٢٢ سبتمبر ٢٠١٦م | روما، إيطاليا.                                    |

## الاجتماع العام واجتماعات فرق العمل للمجموعة الأوراسيوية.

مدينة أستانا، كازاخستان، ٦ - ١٠ يونيو ٢٠١٦م

في إطار التعاون مع المجموعات الإقليمية النظيرة، شاركت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاجتماع العام الرابع والعشرون للمجموعة الأوراسيوية إضافة إلى الورش والفعاليات المنظمة على هامشه في مدينة أستانا، كازاخستان، في الفترة من ٦ إلى ١٠ يونيو ٢٠١٦م، وسط تمثيل من الدول الأعضاء والمراقبون في المجموعة. وناقش الاجتماع عدد من المسائل والقضايا الهامة المدرجة في جدول الأعمال مثل، تقارير المتابعة والمنهج القائم على المخاطر والتقييم الوطني للمخاطر، وإعداد الدول الأعضاء لعملية التقييم، بجانب ذلك تحسين إجراءات الامتثال لأغراض تمويل الإرهاب والتفاعل مع القطاع الخاص بشأنها. وتناولت أهم المسائل التي طرحت في الاجتماع العام موضوع ما يعرف بتنظيم داعش وحث الدول الأعضاء على تكثيف الجهود لمكافحة تمويل هذه المنظمة الإرهابية مع العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

## مشاركات إقليمية ودولية أخرى للمجموعة خلال العام ٢٠١٦م

### المشاركات الإقليمية:

| المكان                            | التاريخ             | الحدث  |
|-----------------------------------|---------------------|--|
| عمان، المملكة الأردنية الهاشمية.  | ١٠-١١ فبراير ٢٠١٦م. | ١. مشاركة المجموعة مع اتحاد المصارف العربية في تنظيم منتدى حول «آليات ووسائل تجفيف منابع تمويل الإرهاب». |
| الدوحة، دولة قطر.                 | ٢-٦ أبريل ٢٠١٦م.    | ٢. مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في مؤتمر الاقتصاد السري التاسع.                                      |
| الرياض، المملكة العربية السعودية. | ٩ - ١٠ مايو ٢٠١٦م.  | ٣. مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في المؤتمر الثامن للالتزام ومكافحة غسل الأموال.                      |

### المشاركات الدولية:

| المكان                              | التاريخ               | الحدث  |
|-------------------------------------|-----------------------|--|
| فيينا، جمهورية النمسا.              | ٩-١١ مايو ٢٠١٦م.      | ١. مشاركة المجموعة وبعض الدول الأعضاء في الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بين مجموعة العمل المالي ومكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الجرائم والمخدرات والمجموعة الأوراسيوية. |
| واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. | ١٦ - ١٨ مايو ٢٠١٦م.   | ٢. مشاركة سكرتارية المجموعة والتحدث في ورشة رفيعة المستوى نظمت بواسطة صندوق النقد الدولي حول القانون والاستقرار المالي.  |
| سنغافورة، جمهورية ماليزيا.          | ١٢-١٥ يوليو ٢٠١٦م.    | ٣. مشاركة سكرتارية المجموعة في مؤتمر حول مكافحة استعمال مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض إرهابية.  |
| باريس، جمهورية فرنسا.               | ١٩ - ٢٠ سبتمبر ٢٠١٦م. | ٤. مشاركة سكرتارية المجموعة في حوار القطاع الخاص بين الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط بدورته الثالثة.  |

## القسم الثالث: بناء وتعزيز أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

### في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، وذلك وفقاً للأهداف المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، وتسلك المجموعة في هذا المسعى عدة طرق من أهمها، متابعة التزام الدول بتطبيق المعايير الدولية من خلال الآليات والأدوات التي اعتمدت في هذا الخصوص، والتي تشمل على رأسها عمليات التقييم المتبادل، وعمليات المتابعة اللاحقة للتقييم المتبادل بشتى أنواعها. فيما يلي نستعرض موقف حول أهم الأحداث والتطورات في هذا الخصوص خلال العام ٢٠١٦م:

### أولاً: عملية متابعة الدول الأعضاء بالمجموعة

تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في سبيل تحسين وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعتبر عملية المتابعة إحدى المهام التي تدرج ضمن برنامج عملية التقييم المتبادل التي تقوم بها المجموعة، إذ تقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير متابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة. وقد كان آخر إصدار لهذه الإجراءات في شهر سبتمبر ٢٠١٢م علماً بأن الدول الأعضاء في المجموعة بدأت بتقديم تقارير متابعة ومناقشتها منذ شهر مايو ٢٠٠٩م. وتهدف عملية المتابعة إلى التأكد من استمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء، كما أن لها أهمية كبرى في عمل المجموعة، حيث تعد وسيلة من الوسائل التي تشرف من خلالها على التزام أعضائها بالمعايير، وهو الهدف الأساسي من إنشاء المجموعة، وتعزيز مبدأ التعاون والعمل سوياً بين أعضاء المجموعة بشكل يؤدي إلى الالتزام بالمعايير الدولية. وترتكز عملية المتابعة بشكل أساسي على مدى معالجة أوجه القصور التي يحددها تقرير التقييم المتبادل لكل دولة.

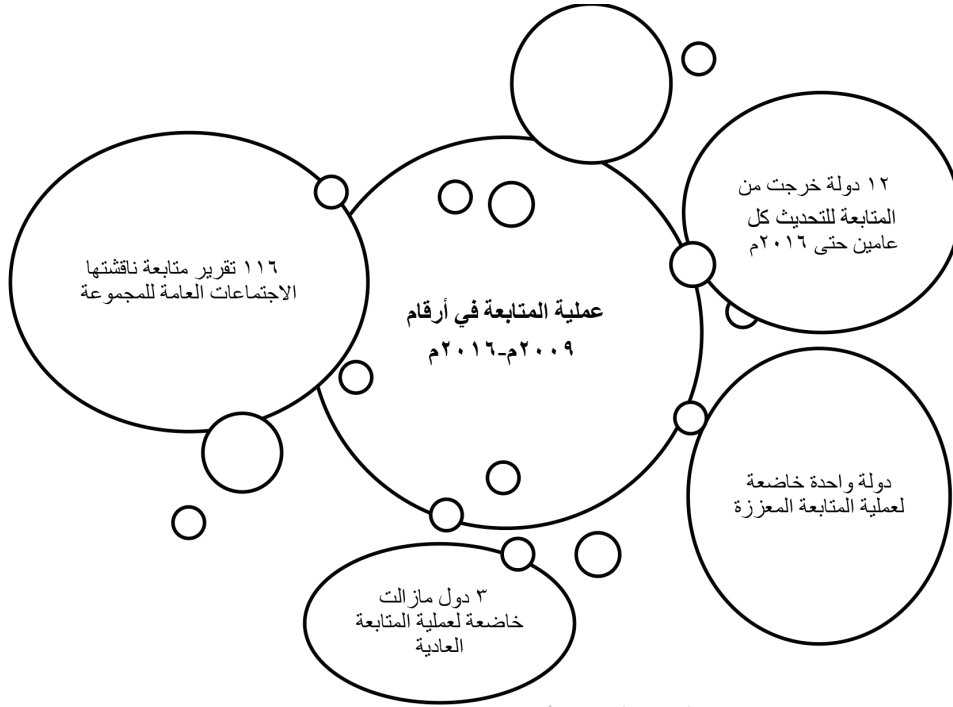
| مبادئ وأهداف عامة تحكم عملية المتابعة |  |
|---------------------------------------|--|
| ١                                     | تهدف عملية المتابعة إلى تحفيز الدول ودفعها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقرير التقييم المتبادل ضمن إطار زمني معقول. |
| ٢                                     | تركز عملية المتابعة بصفة أساسية على ما تقوم به الدول من أجل معالجة أوجه القصور المتعلقة بالتوصيات الأساسية والرئيسية.      |
| ٣                                     | من المتوقع أن تستغرق معالجة أوجه القصور والخروج من عملية المتابعة فترة زمنية معقولة هي أربع سنوات ونصف.                    |
| ٤                                     | تكون قرارات الاجتماع العام ملزمة لكافة الدول الخاضعة للمتابعة.   |

وخلال العام ٢٠١٦م اعتمدت الاجتماعات العامة للمجموعة ١٧ تقرير متابعة في إطار الجولة الأولى. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تحسين أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها. كما تابع الاجتماع تقارير تحديث لكل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر والجمهورية اليمنية ومملكة البحرين وجمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة حول آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها خلال العامين الماضيين نحو تطوير نظام غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وفي ذات السياق، استعرض الاجتماع التقدم الذي حققته كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وجمهورية السودان في مجال الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأثنى على إنجازاتها في تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها في ضوء الخطة الموضوعية في تقرير التقييم المتبادل لها، واعتمد الاجتماع العام تقارير المتابعة الخاصة بهما، ووافق على خروجهما من عملية المتابعة العادية وانتقالهما إلى التحديث كل عامين.

وفي أبريل ٢٠١٦م، اعتمد الاجتماع العام الثالث والعشرون تقرير التقييم المتبادل للجمهورية التونسية كأول تقرير يتم مناقشته في إطار عمليات التقييم المتبادل للجولة الثانية، والذي يوضح مدى التزام الجمهورية التونسية بالمعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي في العام ٢٠١٢م، ووفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة في العام ٢٠١٢م. ويتناول التقرير الجهود التي قامت بها تونس وأوجه القصور التي يتوجب عليها تنفيذها في سبيل الالتزام وتطبيق المعايير الدولية. وبشكل عام يمكن القول إن هناك تطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء حيث شهدت تلك الفترة وإصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواءً لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه

العملاء. بالإضافة إلى رفع مستوى كفاءة وفعالية الجهات الرقابية من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات من خلال البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الدول الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر وبالكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز تبادل المعلومات.

## موقف عام مُحدّث لعملية المتابعة للدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٦م



## الزيارة رفيعة المستوى لموريتانيا

تم اعتماد تقرير التقييم المتبادل للجمهورية الإسلامية الموريتانية (موريتانيا) من قبل الاجتماع العام الرابع في شهر نوفمبر ٢٠٠٦م، ونتيجة لذلك تم وضع موريتانيا تحت عملية المتابعة العادية، ونظراً لعدم إحراز تقدم كاف في معالجة أوجه القصور تم تطبيق إجراءات المتابعة المعززة منذ الاجتماع العام الثامن عشر (نوفمبر ٢٠١٢م)، حيث تم إرسال رسالة رسمية للسلطات في الدولة، كما تم إرسال رسالة ثانية بقرار من الاجتماع العام التاسع عشر (أبريل ٢٠١٤م)، ورسالة ثالثة بقرار من الاجتماع العام الحادي والعشرون (أبريل ٢٠١٥م). وفي ضوء عدم إحراز التقدم المتوقع من موريتانيا خلال عملية المتابعة المعززة، قرر الاجتماع العام الثاني والعشرون (البحرين، نوفمبر ٢٠١٥م) القيام بزيارة رسمية رفيعة المستوى لموريتانيا بهدف استعراض التحديات التي تواجه السلطات في الالتزام بالمعايير الدولية وحثها على اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في أسرع وقت، علاوة عن التعبير عن مخاوف وقلق المجموعة في هذا الخصوص.

بتاريخ ١ و٢ مارس ٢٠١٦م، قام وفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس المجموعة، بزيارة إلى موريتانيا بهدف التعبير عن مخاوف وقلق المجموعة إزاء عدم إحراز التقدم المطلوب في معالجة القصور المتبقية، والحصول على التزام سياسي عالي المستوى من الحكومة الموريتانية لمعالجتها ضمن إطار زمني محدد، والتعرف على آخر التطورات في شأن اعتماد القانون المعدل للقانون رقم ٠٣٥/٢٠١٠ الخاص بمكافحة الإرهاب، والقانون رقم ٠٤٨/٢٠٠٥ الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علماً بأن أوجه القصور تمثل أساساً في التوصية الخاصة الثانية والتوصية الخاصة الثالثة، بالإضافة إلى أوجه قصور متعلقة ببعض التوصيات الأخرى.

عقد الوفد الزائر العديد من اللقاءات في العاصمة نواكشوط، والتقى العديد من الشخصيات البارزة والمسؤولين في الدولة ومنهم، معالي وزير الداخلية واللامركزية، ووزير العدل، ومعالي محافظ البنك المركزي، والكاتب العام لوحدة المعلومات المالية، وغيرهم، كما التقى الوفد بالعديد من المسؤولين التنفيذيين في الوزارات والجهات المعنية. وأكد أعضاء الوفد أن إجراء الزيارة رفيعة المستوى كان ناجحاً جداً وحققت مجمل أهدافها، حيث عبرت مختلف السلطات عن التزامها لتمرير القوانين المعروضين أمام البرلمان ومعالجة أوجه القصور المحددة، حيث تمت دعوة البرلمان لعقد جلسة استثنائية وعاجلة لمناقشة عدد من القوانين ومنها القانون المعدل للقانون رقم ٠٣٥/٢٠١٠ الخاص بمكافحة الإرهاب، والقانون رقم ٠٤٨/٢٠٠٥ الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## ثانياً: البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية

بدأت المجموعة تنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء للجولة الثانية بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة، ومدى اتساقها مع المعايير الدولية (المعدلة فبراير ٢٠١٢م) في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح، وذلك وفقاً لمنهجية التقييم الجديدة الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فبراير ٢٠١٢م) والتعديلات اللاحقة لكل منهما. واعتمد الاجتماع العام الثاني والعشرون الجدول الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث سيتم تقييم دولتين إلى ثلاث في كل عام، يتم فيها فحص جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح وفعاليتها تطبيقها. وستقوم المجموعة بشكل مستمر بمتابعة التقدم المحرز في تحسين نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، وتقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

وخلال هذه الجولة سيتم تقييم الدول الأعضاء بالمجموعة وفقاً للجدول التالي:

| الدولة    | تاريخ الزيارات الميدانية | مناقشات الاجتماع العام لتقارير التقييم المتبادل |
|-----------|--------------------------|---|
| تونس      | فبراير ٢٠١٥م             | أبريل ٢٠١٦م                                     |
| موريتانيا | ديسمبر ٢٠١٦م             | نوفمبر ٢٠١٧م                                    |
| ليبيا     | النصف الأول ٢٠١٧م        | نوفمبر ٢٠١٧م                                    |
| البحرين   | النصف الثاني ٢٠١٧م       | يونيو / نوفمبر ٢٠١٨م                            |
| السعودية  | النصف الثاني ٢٠١٧م       | يونيو / نوفمبر ٢٠١٨م                            |
| سوريا     | النصف الأول ٢٠١٨م        | نوفمبر ٢٠١٨م                                    |
| المغرب    | النصف الأول ٢٠١٨م        | نوفمبر ٢٠١٨م                                    |
| اليمن     | النصف الثاني ٢٠١٨م       | مايو ٢٠١٩م                                      |
| الأردن    | النصف الثاني ٢٠١٨م       | مايو ٢٠١٩م                                      |
| الإمارات  | النصف الثاني ٢٠١٩م       | فبراير / أبريل ٢٠٢٠م                            |
| قطر       | النصف الثاني ٢٠١٩م       | يونيو / نوفمبر ٢٠٢٠م                            |
| مصر       | النصف الأول ٢٠٢٠م        | نوفمبر ٢٠٢٠م                                    |
| عمان      | النصف الثاني ٢٠٢٠م       | يونيو / نوفمبر ٢٠٢١م                            |
| لبنان     | النصف الأول ٢٠٢١م        | نوفمبر ٢٠٢١م                                    |
| الكويت    | النصف الثاني ٢٠٢١م       | فبراير / مايو ٢٠٢٢م                             |
| الجزائر   | النصف الأول ٢٠٢٢م        | نوفمبر ٢٠٢٢م                                    |
| السودان   | النصف الثاني ٢٠٢٢م       | مايو ٢٠٢٢م                                      |
| العراق    | النصف الأول ٢٠٢٢م        | نوفمبر ٢٠٢٢م                                    |

### البرنامج الزمني لعملية التقييم المتبادل في إطار الجولة الثانية



## ثالثاً: متابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي

يقصد ببرامج الالتزام الضريبي الطوعي أي برنامج يوضع لتسهيل تصحيح الوضع القانوني لدافعي الضرائب تجاه الأصول أو الأموال التي لم يفصح عنها سابقاً أو تم الإفصاح عنها بشكل ناقص، وخصوصاً تلك التي تتضمن إعادة للأصول، وتعد البرامج التي تصاحبه بشكل كامل أو جزئي عمو ضريبي، مع حصانة ضد الملاحقة القضائية. وفي هذا الصدد وافق الاجتماع العام الحادي والعشرون في أبريل ٢٠١٥م على الإجراءات المعدلة لمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء في المجموعة، واستتمعت المجموعة في اجتماعها العام الثالث والعشرون في أبريل ٢٠١٦م، الدوحة، دولة قطر، إلى تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتقرر أن يقدم الجزائر تقارير متابعة طيلة فترة سريان البرنامج في هذا الخصوص.

## رابعاً: نشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام ٢٠١٦م

تعد مهمة نشر الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أحد أبرز الواجبات التي تضطلع بها المجموعة. فمثلاً، هناك ورش العمل السنوية للتطبيقات وبناء القدرات، وتقارير التطبيقات الدورية وغير الدورية التي تصدرها، واللقاءات والاجتماعات الفنية المتخصصة التي تنظمها أو تشارك فيها على صعيد مجالات عملها. فيما يلي نستعرض أهم جهود المجموعة لنشر الوعي حول طرق واتجاهات وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب خلال العام ٢٠١٦م.

## مشروع التطبيقات الدوري «كل سنتين» ٢٠١٦م

وافق الاجتماع العام العشرون، المنامة، مملكة البحرين (نوفمبر ٢٠١٤م)، على توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات في شأن تبني إجراءات إصدار «تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين) بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» والذي يعكس أبرز الحالات العملية والأنماط المستحدثة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إقليمياً والتي يقع توفيرها وتحديثها من طرف الدول الأعضاء. ويستعرض تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين) بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نسخته الثانية ٢٠١٦م أهم الحالات العملية والأنماط المستحدثة إقليمياً لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب استناداً على الحالات العملية التي تم توفيرها من قبل الدول الأعضاء عن الفترة من مايو ٢٠١٤م وحتى مايو ٢٠١٦م. كما يقدم التقرير لمحة عن أبرز نشاطات المجموعة في مجال التطبيقات خلال الفترة المذكورة، وعن مختلف الدراسات وورش العمل والنقاشات في مجال التطبيقات حيث يمثل هذا التقرير مرجعاً لهذه المعلومات (يمكن الاطلاع على التقرير من خلال موقع المجموعة: WWW.menafatf.org).

## مشروع التطبيقات حول «غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية»

أطلقت المجموعة مشروع دراسة تطبيقات جديد حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية (مايو ٢٠١٦م - سبتمبر ٢٠١٧م) بقيادة كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. ويأتي هذا المشروع بعد أن تقدمت المملكة باقتراح أن تقوم المجموعة بدراسة هذا الموضوع نظراً لثقل الدراسات التي تناوله، ونظراً للمخاطر الكبيرة التي قد تنجم عن عمليات غسل الأموال من خلال إساءة استخدام التقدم الكبير في الوسائل الإلكترونية ولسهولة التخفي عبر تلك الوسائل، خصوصاً في ظل تطور الخدمات المالية عبر الإنترنت، ووجود أموال إلكترونية، وتقديم خدمات إلكترونية من قبل جهات مالية غالباً تكون غير خاضعة لرقابة من قبل جهة محددة، بالإضافة إلى بعد المسافات بين الأطراف المرتبطة بالعمليات التي تجري عبر الوسائل الإلكترونية. ويهدف هذا المشروع بصورة عامة إلى مساعدة الدول الأعضاء على فهم طرق الغسل عبر الوسائل الإلكترونية بشكل أفضل، ومساعدتها على تحسين قدرات الكشف والمنع لديها، وبالتالي، تعزيز جهود الدول الأعضاء في المجموعة في مكافحة غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## مشروع التطبيقات حول «تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي»

في إطار تعزيز علاقات المجموعة مع المنظمات الإقليمية والدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب خاصة مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظرية، قامت المجموعة بالاتفاق مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ على عقد ورشة عمل مشتركة لخبراء التطبيقات في ديسمبر ٢٠١٦م (على غرار ما تم إنجازه مع مجموعة العمل المالي في العام ٢٠١٣م ومجموعة العمل الأورآسيوية في العام ٢٠١٤م)، والتعاون لإنجاز مشروع تطبيقات مشترك في العام ٢٠١٦م بمشاركة خبراء من المجموعتين (على غرار ما تم مع مجموعة العمل المالي في ٢٠١٥م) مشروع غسل الأموال عبر النقل المادي للتقد). وبصورة عامة، يهدف المشروع إلى تحديد الأساليب والاتجاهات المرتبطة باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي

تمويل الأنشطة الإرهابية، أو الإرهابيين، أو المنظمات الإرهابية. ويتوقع من المشروع أن يحدد مجالات التعاون بين جهات إنفاذ القانون، ووحدات المعلومات المالية، وشركات التواصل الاجتماعي، والقطاع الخاص بشكل عام، وذلك بهدف تحديد عمليات تمويل الإرهاب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي ووضع التدابير الوقائية للحد منها، ودعم جهات التحقيق في هذا المجال. انطلق العمل في هذا المشروع ابتداءً من يوليو ٢٠١٦م، والمزمع الانتهاء منه في نوفمبر ٢٠١٧م.

## **ورشة العمل الدولية المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات، بين مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ٢٧ نوفمبر وحتى ١ ديسمبر ٢٠١٦م، جدة، المملكة العربية السعودية**

نظمت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالاشتراك مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (APG) وبالتعاون مع اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية، ورشة العمل الدولية المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات، وذلك خلال الفترة من ٢٧ نوفمبر وحتى ١ ديسمبر ٢٠١٦م، بمدينة جدة، المملكة العربية السعودية.

وحظيت الورشة باهتمام بالغ من مختلف الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى العالم، حيث شارك فيها حوالي ٢٠٠ مشارك من أكثر من ٥٥ دولة من مختلف القارات، شملت: أستراليا وأمريكا والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا والسويد وروسيا والصين واليابان وكوريا الجنوبية وباكستان والهند ومعظم دول شرق ووسط وجنوب آسيا، وعدد من الدول الأفريقية، ودول أخرى. كما شهدت الورشة اهتماماً وحضوراً من حوالي ١٥ منظمة إقليمية ودولية، بالإضافة إلى المجموعات الإقليمية النظيرة، من أهمها: مجموعة العمل المالي (فاتف)، وصندوق النقد الدولي، ومجموعات العمل المالي الدولية والإقليمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (GIABA)، ومجموعة عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أفريقيا الوسطى (GABAC)، ومجموعة شرق وجنوب أفريقيا من أجل مكافحة غسل الأموال (ESSAMLG)، والمجموعة الأوراسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (EAG)، والبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية (EBRD)، والبوليس الدولي (Interpol)، ولجنة بازل، والأمم المتحدة والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وغيرها من المنظمات، كما شارك خبراء من معظم الدول العربية الأعضاء بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد نجحت الورشة في تحقيق أهدافها من خلال أربع جلسات متزامنة، تناولت آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية، بجانب استعراض حالات عملية بالمواضيع ذات الصلة، وتبادل الخبرات العملية، والتعرف على أفضل الممارسات، والتعرف على الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة والناشئة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودراستها والاستفادة من ذلك في أفضل الحلول الممكنة لمواجهتها.





## الجلسة الأولى حول تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي

قدم في هذه الجلسة عدد من العروض التقديمية وأوراق العمل ذات الصلة بموضوع « تمويل الإرهاب ومواقع التواصل الاجتماعي»، والتي هدفت إلى التعرف على مخاطر تمويل الإرهاب عبر وسائل وخدمات التواصل الاجتماعي وإلى الوقوف على حجم هذه المخاطر، ومشاركة التجارب وفرض التعاون الدولي حولها لتقييم هذه التحديات ومجابهتها، وفي ذات الوقت يقدم هذا العمل الجماعي المشترك دعم قوي للمشاريع والدراسات في مجال التطبيقات المرتبطة به، والتي تجريها حالياً مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية، للحصول على فهم أعمق وأشمل حول كيفية استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في تمويل الإرهاب بواسطة الإرهابيين والمنظمات الإرهابية.

## الجلسة الثانية حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية

شغل موضوع «غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية» الأوساط المهتمة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد حظي باهتمام بالغ عند الخبراء المشاركين في هذه الورشة، مما ساعد على نجاح هذه الجلسة في تحقيق أهدافها وتوضيح بعض النقاط العالقة في فهم نطاق المشكلة وحجمها، وتحديد عدد من الوسائل الإلكترونية المستخدمة، بجانب التعرف على التحديات المتعلقة بالكشف والتحقيق والملاحقة القضائية لحالات غسل الأموال من خلال الوسائل الإلكترونية. وهذه الجلسة تمثل مورد هام للمعلومات والحالات العملية لتغذية مشروع التطبيقات الجديد الذي أطلقته المجموعة في أبريل ٢٠١٦م، حول غسل الأموال عبر الوسائل الإلكترونية بقيادة مشتركة بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لدراسة الأساليب والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال من خلال استعمال الوسائل الإلكترونية، والذي يساعد على فهم نطاق تلك الوسائل بما في ذلك طرق الدفع الإلكترونية الجديدة، والأعمال المصرفية عبر الإنترنت، والأموال الإلكترونية، والبطاقات مسبقة الدفع، والدفع عبر الجوال، والعملات الافتراضية،... الخ.

## الجلسة الثالثة حول تحديات ملاحقة عائدات الفساد في الدول الأجنبية

مثلت ظاهرة الفساد تحدياً كبيراً أمام الأجهزة المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما فيها الأجهزة القانونية، وأجهزة إنفاذ القانون، والمؤسسات المالية والمصرفية. وناقشت هذه الجلسة من خلال العروض التقديمية وأوراق العمل القيمة التي ساهم بها عدد من الخبراء المشاركين فيها، التحديات في ملاحقة عائدات الفساد التي تم غسلها في الدول الأجنبية، وتحديد الصعوبات في تحديد وتعقب الأصول التي تم الحصول عليها من الفساد والتي تم إخفاؤها خارج الدولة، كما تطرقت الجلسة إلى جانب هام في الموضوع يتمثل في الدعم الذي يمكن أن يقدمه خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لخبراء مكافحة الفساد في التحقيقات المالية، مما يمكن أجهزة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في تعقب العائدات المتأتية من الفساد.

## الجلسة الرابعة حول التعرف على أفضل الممارسات التشغيلية وتحديات تبادل المعلومات بين

### الأجهزة المحلية

تتجسد أهمية «التعرف على أفضل الممارسات التشغيلية وتحديات تبادل المعلومات بين الأجهزة المحلية»، على المساعدة في تحديد أفضل الممارسات والآليات الفعالة المستخدمة في تبادل المعلومات، إضافة إلى التحديات فيما يتعلق بتوافر المعلومات لأغراض مكافحة الإرهاب وتمويله، والوصول إليها وتبادلها واستخدامها، وبشكل عام تعزيز مشاركة المعلومات على نطاق أوسع، والاطلاع على آليات ونماذج مختلفة لتبادل المعلومات، والممارسات فيما يتعلق بمنع عمليات تمويل الإرهاب والتحقيق فيها.

في ختام الورشة قدمت الدول والوفود المشاركة والمنظمات الإقليمية والدولية شكرها للمملكة العربية السعودية على حسن الاستقبال والوفادة، والتنظيم والترتيب الجيد، مما انعكس إيجاباً على الخروج بنتائج طيبة وملموسة للورشة، كما عبّروا عن استحسانهم لهذه التجربة ودعوا لتكرار مثل هذه الورشة لما لها من أثر بالغ في الخروج بتوصيات هامة تساعد الدول على تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها.

## إعداد دول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل، ٢٠ إلى ٢٢ مارس ٢٠١٦م، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة



في إطار تعزيز العلاقة مع المنظمات الإقليمية، وأهمية العمل المشترك والتعاون المثمر والبناء بين صندوق النقد العربي والمجموعة، نظمت المجموعة بالتعاون مع صندوق النقد العربي، ورشة عمل حول إعداد دول مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ مارس ٢٠١٦م، في معهد السياسات الاقتصادية في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة. وشارك في هذه الورشة خبراء من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي.

كما حضر الورشة مشاركين من ثلاث عشرة دولة عربية، هي الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، فلسطين. هدفت هذه الورشة إلى إعداد دول المجموعة للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل وفقاً لمنهجية التقييم (٢٠١٢م) والتوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسليح (٢٠١٢م).

استفاد المشاركون بدرجة كبيرة من المعلومات القيمة التي قام الخبراء المشاركون بتقديمها وخاصة فيما يتعلق بنصوص توصيات مجموعة العمل المالي والتعديلات التي طرأت عليها مؤخراً بالإضافة لمنهجية التقييم الحديثة وتعديلاتها، وأوضحت النقاشات الجهود الراهنة لدول المجموعة فيما يتعلق بالاستعداد للمرحلة المقبلة من التقييم من خلال فهم متطلبات هذه المرحلة وضرورة التطبيق السليم لها.

### حماية وحدات المعلومات المالية

استضافت وحدة المعلومات المالية القطرية وبالتعاون مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومجموعة إيجمونت، اجتماع مشترك تحت عنوان «حماية وحدات المعلومات المالية»، خلال الفترة ٢٠-٢١ أكتوبر ٢٠١٦م، الدوحة، دولة قطر.

ويهدف هذا الاجتماع إلى مناقشة واستعراض التجارب والخبرات العملية في تطوير وتطبيق سياسات وإجراءات بخصوص، أمن الأفراد، والمنشآت، والمستندات، والمعلومات لدى وحدات المعلومات المالية. وعرض الاجتماع دليل عملي أعدته مجموعة الإيجمونت حول أفضل الممارسات التي تساعد على تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات الأمنية بهدف حماية موظفي الوحدات المالية وأمن المعلومات والمستندات. وقدمت عدد من المداخلات خلال الاجتماع أهمها من مركز تحليل المعاملات والتقارير المالية بكندا، وهيئة التحقيق الخاصة بلبنان.

## القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م

هاتف: +٩٧٣ ١٧٥٣ ٥٤٥٥  
فاكس: +٩٧٣ ١٧٥٣ ٥٤٠٥  
manama@bh.ey.com  
ey.com/mena  
سجل تجاري رقم - ٢٩٩٧٧ / ٦٧٠٠

إرنست و يونغ  
صندوق بريد ١٤٠  
طابق ١٠، البرج الشرقي  
مركز البحرين التجاري العالمي  
المنامة، مملكة البحرين



### تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

#### تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("المجموعة") والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في أموال الصندوق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

#### اساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

#### مسئوليات الإدارة عن القوائم المالية

إن إدارة المجموعة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

#### مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى الاجتماع العام لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تتمة)

### تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية (تتمة)

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، إما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
  - لقد قمنا بفهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة، وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
  - تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها إدارة المجموعة.
  - التأكد من مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
  - تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع الإدارة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيتته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن على أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

د. إنسفة ومونغ

سجل قيد مدقق الحسابات رقم ١٩٠

١٣ أبريل ٢٠١٧

المنامة، مملكة البحرين

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة المركز المالي

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

| ٢٠١٥         | ٢٠١٦         |   |
|--------------|--------------|---|
| دولار أمريكي | دولار أمريكي |   |
|              |              | <b>الموجودات</b>                          |
|              |              | <b>موجودات غير متداولة</b>                |
|              |              | معدات ومركبات                             |
| ٨,١٤٩        | ٩,٥٣٧        |   |
|              |              | <b>موجودات متداولة</b>                    |
|              |              | مساهمات الدول الأعضاء المستحقة            |
| ٢٦٧,١٧٠      | ٤٦٩,٩٨١      | مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى             |
| ٧,٤٨١        | ١٣,٩٥٥       | رصيد لدى بنك ونقد                         |
| ١,٥٤٣,٢٩٣    | ١,٢٠٠,٤٧٦    |   |
| ١,٨١٧,٩٤٤    | ١,٦٨٤,٤١٢    |   |
| ١,٨٢٦,٠٩٣    | ١,٦٩٣,٩٤٩    | <b>مجموع الموجودات</b>                    |
|              |              | <b>الأموال المتراكمة والمطلوبات</b>       |
|              |              | <b>الأموال المتراكمة</b>                  |
|              |              | احتياطي استراتيجي                         |
| ٣٠٠,٠٠٠      | ٣٠٠,٠٠٠      | الأموال المتراكمة                         |
| ٢٦٨,٨٩٩      | ٣٣٣,٢١٥      |   |
| ٦٣٣,٢١٥      | ٦٣٣,٢١٥      | <b>مجموع الأموال المتراكمة</b>            |
|              |              | <b>مطلوبات غير متداولة</b>                |
|              |              | مكافآت نهاية الخدمة للموظفين              |
| ١١٠,٤٧٣      | ١١٠,٤٧٣      | المنح                                     |
| ١٣٥,٢٦٦      | ١١٩,١٠٤      |   |
| ٥٢٣,٩٠٢      | ٢٢٩,٥٧٧      |   |
|              |              | <b>مطلوبات متداولة</b>                    |
| ٧٣٣,٢٩٢      | ٨٣١,١٥٧      | ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى                |
| ١,٢٥٧,١٩٤    | ١,٠٦٠,٧٣٤    | <b>مجموع المطلوبات</b>                    |
| ١,٨٢٦,٠٩٣    | ١,٦٩٣,٩٤٩    | <b>مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات</b> |



مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

| ٢٠١٥                  | ٢٠١٦                  |                                 |
|-----------------------|-----------------------|---------------------------------|
| دولار أمريكي          | دولار أمريكي          |                                 |
|                       |                       | <b>الدخل</b>                    |
| ١,٢٧٦,٠٠٣             | ١,٣٧٠,٤٣٦             | مساهمات من الدول الأعضاء        |
| ١٦,٧٥٥                | ١٤,٩٠٤                | إسترداد مطلوبات                 |
| ٩,٧٧٤                 | ١٦,١٦٢                | المنح                           |
| <u>١,٣٠٢,٥٣٢</u>      | <u>١,٤٠١,٥٠٢</u>      | <b>مجموع الدخل</b>              |
|                       |                       | <b>المصروفات</b>                |
| ٩٤٩,٥٧٢               | ١,٠٥٥,٦٠٦             | تكاليف مباشرة                   |
| ٢٠٤,٥٣٧               | ١٦٢,٩١٠               | مصروفات عامة وإدارية            |
| ١٧,٦٨٦                | ٤,١٩١                 | استهلاك                         |
| <u>١,١٧١,٧٩٥</u>      | <u>١,٢٢٢,٧٠٧</u>      | <b>مجموع المصروفات</b>          |
| <u>١٣٠,٧٣٧</u>        | <u>١٧٨,٧٩٥</u>        | <b>الربح للسنة</b>              |
| -                     | -                     | الدخل الشامل الآخر للسنة        |
| <u><u>١٣٠,٧٣٧</u></u> | <u><u>١٧٨,٧٩٥</u></u> | <b>مجموع الدخل الشامل للسنة</b> |

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

| ٢٠١٥         | ٢٠١٦         |   |
|--------------|--------------|---|
| دولار أمريكي | دولار أمريكي |   |
| ١٣٠,٧٣٧      | ١٧٨,٧٩٥      | <b>الأنشطة التشغيلية</b>  |
|              |              | الربح للسنة   |
|              |              | تعديلات للبنود التالية:   |
| ١٧,٦٨٦       | ٤,١٩١        | استهلاك   |
| ٧٥,١٢٠       | ٧٤,٢٤٧       | مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين                                   |
| (١٦,٧٥٥)     | (١٤,٩٠٩)     | إسترداد مطلوبات   |
| (٩,٧٧٤)      | (١٦,١٦٦)     | المنح   |
| ١٩٧,٠١٤      | ٢٢٦,١٦٧      |   |
| (٧٥,٤٢٦)     | (٢٠٢,٨١١)    | تغيرات في رأس المال العامل:   |
| ٤٤,٢٦٦       | (٦,٤٧٣)      | مساهمات الدول الأعضاء المستحقة                                      |
| ٤٧١,٨٥٦      | (١,٧١٠)      | مبالغ مدفوعة مقدماً ودمم أخرى                                       |
| ٦٣٧,٧١٠      | ١٥,١٧٣       | ذمم تجارية دائنة ودمم أخرى  |
| -            | (٣٥٢,٤١٠)    | صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية                          |
| ٦٣٧,٧١٠      | (٣٣٧,٢٣٧)    | مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين                               |
|              |              | صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) من الأنشطة التشغيلية           |
|              |              | <b>النشاط الاستثماري</b>  |
| (٤,٦٨١)      | (٥,٥٨٠)      | شراء معدات ومركبات والتدفقات النقدية المستخدمة في النشاط الاستثماري |
|              |              | <b>النشاط التمويلي</b>  |
| ٢٦,٥٩٦       | -            | منح مستلمة والتدفقات النقدية من النشاط التمويلي                     |
| ٦٥٩,٦٢٥      | (٣٤٢,٨١٧)    | <b>(النقص) الزيادة في رصيد لدى بنك ونقد</b>                         |
| ٨٨٣,٦٦٨      | ١,٥٤٣,٢٩٣    | رصيد لدى بنك ونقد في بداية السنة                                    |
| ١,٥٤٣,٢٩٣    | ١,٢٠٠,٤٧٦    | رصيد لدى بنك ونقد في نهاية السنة                                    |